

183 يومًا دراسيًا ☐ حين تصبح المدرسة عبئًا إضافيًا على الأسرة المصرية

الأحد 13 سبتمبر 2026 03:00 م

مع اقتراب انطلاق عام دراسي جديد، تعود المدارس إلى واجهة اهتمامات الأسر المصرية، ليس باعتبارها مكانًا للتعليم فقط، بل باعتبارها جزءًا أساسيًا من حياة الأسرة وميزانيتها اليومية ☐ فمع كل عام دراسي تتجدد الآمال بأن يحمل العام الجديد فرصًا أفضل للأبناء، لكن في المقابل تتزايد الأسئلة حول حجم الأعباء التي أصبحت الأسرة مطالبة بحملها من أجل توفير تعليم مناسب لأبنائها.

وبين ارتفاع تكاليف المعيشة وتعدد احتياجات العملية التعليمية، تجد الأسر نفسها أمام معادلة أكثر صعوبة؛ كيف تحافظ على مستوى تعليم جيد لأبنائها، وفي الوقت نفسه تسيطر على نفقات تتسع مع بداية كل عام؟ ومن هنا، لا تبدو تفاصيل العام الدراسي مجرد أرقام أو أيام دراسية، وإنما تعكس جانبًا من واقع اجتماعي واقتصادي تعيشه الأسرة المصرية يوميًا.

وفي العام الدراسي الجديد، تبدو هذه المعادلة أكثر وضوحًا مع امتداد العام الدراسي إلى 183 يومًا، وتزايد النفقات المرتبطة بالتعليم، لتصبح المدرسة بالنسبة إلى كثير من الأسر بداية رحلة طويلة من الالتزامات التي تتجاوز حدود الفصل الدراسي ☐

وفي السطور التالية نرصد أهم التغيرات الدراسية في واقع حياة الأسر المصرية

1. أيام دراسة أكثر ☐ ونفقات تتصاعد

مع زيادة عدد أيام العام الدراسي إلى 183 يومًا، تواجه الأسر المصرية أعباء إضافية لا تقتصر على المصروفات المدرسية، بل تمتد إلى المواصلات والطعام والمستلزمات اليومية والدروس الخصوصية.

وتبرر وزارة التربية والتعليم زيادة أيام الدراسة بالحاجة إلى توفير وقت أكبر لشرح المناهج، في ظل شكاوى متكررة من كثافة المحتوى وضيق الوقت المخصص للتدريس.

لكن بالنسبة إلى كثير من الأسر، يعني كل يوم دراسي إضافي تكلفة جديدة، في وقت تواصل فيه نفقات المعيشة ارتفاعها.

2. لتكشف يصل إلى مقاعد الدراسة

دفعت الضغوط المالية بعض الأسر إلى إعادة ترتيب أولوياتها التعليمية؛ فهناك من استغنى عن الحافلات المدرسية، أو نقل أبنائه إلى مدارس أقرب للمنزل، بينما لجأت أسر أخرى إلى تقليل أيام الحضور لتوفير نفقات المواصلات.

ولم تتوقف محاولات خفض الإنفاق عند هذا الحد، إذ انتقلت بعض الأسر من المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية للغات، واستبدلت الدروس الفردية بمراكز الدروس الجماعية أو المنصات الإلكترونية، فيما تولى الآباء والأمهات شرح بعض المواد لأبنائهم.

وفي المقابل، اختارت أسر أخرى زيادة دخلها بدلًا من تغيير مدارس أبنائها، من خلال العمل الإضافي أو تقديم خدمات ودورات تدريبية بعد انتهاء ساعات العمل الأساسية.

3. عندما تمتد الأزمة إلى تجربة الطالب

لا تنتهي آثار ارتفاع تكلفة التعليم عند ميزانية الأسرة، بل قد تمتد إلى الطالب نفسه؛ إذ إن الانتقال إلى مدرسة أخرى بسبب ارتفاع المصروفات قد يعني فقدان الأصدقاء والمعلمين والبيئة التي اعتاد عليها.

كما قد يؤدي الانتقال إلى مدرسة أقل إمكانات أو أكثر ازدحامًا إلى تغيير تجربة الطالب التعليمية، فضلًا عن الأعباء الناتجة عن المواصلات أو اضطراره إلى الذهاب والعودة بطرق مختلفة.

وتضيف الدروس الخصوصية والكتب الخارجية أعباء أخرى؛ إذ دفعت زيادة أسعارها بعض الأسر إلى الاستغناء عنها أو الاعتماد على نسخ إلكترونية وكتب مستعملة.

وهكذا، يبدو العام الدراسي الجديد بالنسبة إلى كثير من الأسر المصرية معادلة صعبة: كيف تحافظ الأسرة على جودة تعليم أبنائها، من دون أن تتحول كلفة التعليم إلى عبء يفوق قدرتها؟

4. الأسرة أمام معادلة صعبة

لم تعد تكلفة التعليم بالنسبة إلى كثير من الأسر المصرية بندًا ثابتًا في الميزانية، بل أصبحت نفقات متغيرة تتسع مع كل عام دراسي جديدٍ فإلى جانب المصروفات، تتراكم تكاليف المواصلات والكتب والأدوات والزي والدروس والأنشطة، لتضع الأسرة أمام معادلة صعبة: كيف توفر لأبنائها تعليمًا جيدًا من دون التضحية باحتياجات أساسية أخرى؟

وتكشف محاولات الأسر للتكيف مع هذه الضغوط عن حجم التغيير الذي طرأ على أولوياتها؛ فبعضها يقلل نفقات الطعام والترفيه، وبعضها يبحث عن مصادر دخل إضافية، فيما تضطر أسر أخرى إلى التخلي عن خيارات تعليمية كانت ترى فيها استثمارًا أساسيًا لمستقبل أبنائها.

5. التعليم يستثمر يصطدم بارتفاع الأسعار

رغم الضغوط، تظل الأسر حريصة على ألا يدفع أبنائها ثمن الظروف الاقتصادية، لكن القدرة على الاستمرار في المستوى التعليمي نفسه ليست متاحة للجميع فكلما ارتفعت التكلفة، اتسعت الفجوة بين الأسر القادرة على تحمل النفقات وتلك التي تضطر إلى البحث عن بدائل أقل كلفة.

وهنا لا تصبح القضية مجرد ارتفاع في أسعار المدارس أو الكتب، وإنما سؤال أكبر حول قدرة الأسرة المصرية على الحفاظ على فرص متكافئة لأبنائها في التعليم، خصوصًا إذا تحولت الظروف الاقتصادية إلى عامل يحدد نوع المدرسة التي يلتحق بها الطالب، وحجم الدعم الذي يحصل عليه، والفرص المتاحة أمامه.

6. عام دراسي جديدٍ وأمل لا ينبغي أن يتراجع

ورغم كل هذه التحديات، يبقى التعليم بالنسبة إلى الأسرة المصرية أكثر من مجرد مصروف شهري؛ فهو رهان على المستقبل، وأمل في أن يحصل الأبناء على فرص أفضل من آبائهم ولذلك فإن كل جنيه تنفقه الأسرة على تعليم أبنائها يحمل في نظرها معنى الاستثمار في الغد.

ومع بداية عام دراسي جديد، تبدو الحاجة أكبر إلى حلول تخفف الأعباء عن الأسر، وتحافظ في الوقت نفسه على جودة التعليم وحضور الطالب داخل المدرسة فزيادة أيام الدراسة قد توفر وقتًا أكبر للتعلم، لكن نجاحها الحقيقي يقاس بقدرتها على تحسين ما يحدث داخل الفصل، لا بمجرد زيادة عدد الأيام؛ لأن الهدف في النهاية ليس أن يقضي الطالب وقتًا أطول في المدرسة، بل أن يخرج منها بتعليم أفضل وفرص أوسع لمستقبله